

خلال تلقيه التهنئة من وكلاء الوزارة وموظفيها

الأذينة: اختياري لقيادة «الكهرباء والماء» تحد كبير لي سأكون على قدره



ترتيب البيت الداخلي أبرز الملفات أمام الأذينة

وانجازها بمواعيدها وفق الخطط الموضوعة سلفا، مشيرة الى عدد من العقود التي وقعتها الوزارة سابقا هي في غاية الأهمية ويجب متابعتها وانهاؤها بموعدها. ولفتت الى موضوع الطاقة الشمسية واستكمال مشاريعها والتوجه الجدي لها عدا عن مشروع الزور الشمالية والإشراف عليه من قبل الوزارة كونه سينفذ على قانون الشركات المساهمة وضرورة الضغط باتجاه الانتهاء منه في الوقت المحدد كي لا تتعرض البلاد لازمة كهربائية ومالية بعد عام 2013. ووضحت المصادر ان دخول محطة الصبية يعني اضافة جيدة الى القدرة الانتاجية تساعد على تخطي القطع المبرمج، مستدركة بأن التحدي الحقيقي يكمن في تخطي الصيف دون انقطاعات كبيرة ناتجة عن اعطال في شبكات التوزيع والنقل لافتة الى اهمية قدرة الوزير الحالي على خلق روح الهمة والعزيمة في نفوس الموظفين في المرحلة الحالية لما لذلك من اهمية في انجاز اعمالهم الشاقة وخصوصا موظفي المحطات الذين يعملون بدءا من الآن بشكل متواصل للحفاظ على جودة المحطات وقدراتها.

• دارين العلي

بعد ان اعلن الوزير السابق لوزارة الكهرباء والماء دبدر الشريعان زوال شيخ القطع المبرمج خلال موسم الصيف المقبل بدخول المرحلة الاولى من محطة الصبية يبدو ان الملف الأهم خلال المرحلة المقبلة امام الوزير الحالي م.سالم الأذينة هو ترتيب البيت الداخلي في ظل الشواغل الموجودة في الوزارة وجميع القطاعات والحاجة الملحة الى اعادة الهيكلة.

وقالت مصادر مطلعة في الوزارة لـ «الانباء» ان ما على الوزير بداية هو خلق حالة من التفاهم داخل الوزارة فيما بين الوكلاء المساعدين ومديري الادارات بهدف الوصول الى استراتيجية ورؤية مستقبلية تتناسب مع خدمة الشأن العام. ولفقت الى انه على الوزير فك التشابك بين القطاعات والبحث عن طرق لتجنب نمجها خصوصا في مرحلة تتطلب ان يتفرغ كل وكيل لقطاعه مشيرا الى ان هناك عددا من القطاعات مدمجة بيد وكيل واحد فيما يوجد عدد من الوكلاء محمدين في المكتب الفني الخاص بالوزير بالإضافة الى تطوير العمل داخل الوزارة. وفيما يخص الأمور الفنية قالت المصادر ان هناك اولاً الإيفاء بمشاريع التنمية العالقة

وردة.. تعاون

اتفاق بالتعاون الدائم واتباع الشفافية وسياسة الباب المفتوح وقعه الوزير الجديد لوزارة الكهرباء والماء م.سالم الأذينة مع الصحافيين، و«الختم» كان عبارة عن وردة حمراء بادر الزملاء الصحافيون خلال اجتماعهم الاول مع



الزميلة دارين العلي تقدم وردة للوزير الأذينة

موظفين من مكنتي المتابعة شكاوى واقتراحات الموظفين لإيجاد الحلول المناسبة لها، وحتى اكون قريبا من الجميع». وفي كلمة مقتضبة وجهها الوزير لمسؤولي الوزارة عقب تهنئته فقال «اتمنى عليكم ان تعينوني على استكمال مشوار البناء والتطوير من خلال تكاتف جهودكم وبذل ما في وسعكم لإنجاح مشاريعنا». وتابع «سوف احاسب كل من يتسبب في تأخيرها او تعطيلها دون عذر لايني في النهاية سأسأل من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء وقيادات الدولة عن اسباب هذا التأخير، متمنيا ان يتكاتف الجميع للوصول الى الغاية المنشودة التي ترضي الجميع».

• دارين العلي



م.سالم الأذينة مستقبلا المهنيين

ستسير في خطوط متوازية مع المشاريع التي تنفذها الوزارة، حيث الجميع يرتبط في فلك دائرة واحدة، وسنجدت ونعمل ما في وسعنا لإيجاد آليات وطرق حديثة تمكن المستهلكين من تسديد فواتيرهم بطرق تناسبهم وتضمن لهم قدرا كافيا من الحماية». وأشار الى انه سينتج مع جميع العاملين في الوزارة والبالغ عددهم تقريبا 14 ألف موظف سياسة الباب المفتوح، مشددا ان الجميع سيعامل سواسية وفق نظم ولوائح الوزارة التي تحدد اطار العمل. وفيما يتعلق بالآلية التي سيتعاين بها مع موظفي الوزارة قال «ساقوم بتخصيص بريد الكتروني لجميع قطاعات وادارات واقسام الوزارة يشرف عليه ثلاثة

الصحافيين انه سيتبع سياسة الباب المفتوح سواء مع الصحافة او مع موظفي الوزارة قائلا «قبلت تكليفي بحقيبة وزارة الكهرباء والماء رغم ادراكي بحجم المسؤولية التي تنتظرني، ولكن ان شاء الله سأكون على قدر التحدي، وذلك بتكاتف وتعاون جميع العاملين في الوزارة». وحول طبيعة العمل المتعلقة بمشاريع الوزارة قال «ستكون لدي منهجية عمل واضحة في متابعة خطط المشاريع القائمة والمزمع تنفيذها مستقبلا وسأكون حريضا على تنفيذ تلك المشاريع فسي مواجدها وفق برامجها الزمنية». ولفت الى ان جميع المشاريع التي من شأنها ان تخدم المستهلكين

سأحاسب كل من يتسبب في تأخير أو تعطيل المشاريع دون عذر



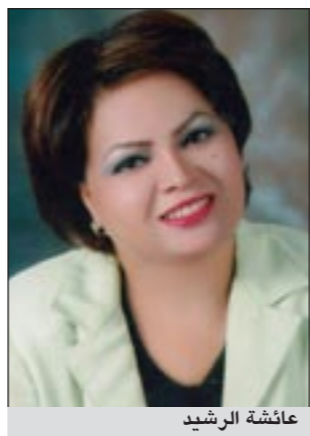
خطا وزير الكهرباء والماء الجديد م.سالم الأذينة امس اولى خطواته داخل وزارته الجديدة بوعود تفيد باستكمال مشوار بناء وتطوير وزارة الكهرباء والماء الذي بدأه اسلافه المتعاقبون منذ إنشائها وذلك خلال حفل استقبال جمعه بالوكلاء المساعدين داخل الوزارة وموظفيها تبعه اجتماع مقتضب مع وكيل الوزارة م.احمد الجسار. وأكد الأذينة على اهمية هذا الشريان الخدماتي الذي يلامس حياة جميع سكان الكويت معتبرا ان توليه هذه الوزارة الخدماتي الهامة تحد كبير بالنسبة له مؤكدا انه سيكون بالتعاون مع الجهاز الفني والإداري في الوزارة على قدر هذا التحدي. وقال خلال اجتماعه مع

المهري: تركيبة المجتمع تقتضي أن تكون التشكيلة جامعة لأطيافه

الوزير الأذينة الى تقديمها له تعبيرا عن تفاهلهم بالتعاون من قبله خلال مسيرته داخل الوزارة، قبلها الأذينة بالترحاب وأعدا بالشفافية وسياسة الباب المفتوح، معتبرا ان الاشكالية في تقديم الوردة هي لونها الاحمر فقط.

بارك السيد محمد باقر المهري للشعب ولأعضاء المجلس التشكيلة الحكومية الجديدة برئاسة وثقة صاحب السمو الامير في سمو الشيخ ناصر المحمد السني وصفه صاحب السمو الامير بالكفاءة والقدرة ومحل الثقة. وأضاف المهري: في الواقع لا يوجد افضل واكفأ منه، وبحسب الاستقراء فإن الحكومة الجديدة لا بأس بها في الجملة لأن تركيبة المجتمع والنسيج الاجتماعي يقتضيان ان تكون التشكيلة مشكلة من جميع اطياف الشعب ومتنوعة ومتوزعة على جميع الشرائح ولا يمكن ان تاتي حكومة افضل منها خصوصا بعد توزيع التكنولوجيا سامي

الرشيد لوضع تشريعات ترفع مستوى الإعلام الوطني



عائشة الرشيد

أكدت الباحثة والإعلامية عائشة الرشيد انه ان الأوان للحكومة الجديدة ان تضع تشريعات وخطة لرفع مستوى إعلامنا الوطني وفق المعايير الديموقراطية بما يضمن استقلاليته كسلطة رابعة ليكون إعلاما وطنيا لا إعلام حكومة. وأضافت ان الحكومة اختلط عليها الأولويات وان هناك أولويات وقرارات اهم من التي طرحتها في اجتماعها الأول إذ ان مكافحة الفساد تتم من خلال القانون «قانون الجزاء».

الغازمي: على الحكومة استعادة ثقة الشعب



الحامي حمدان الغازمي

دعا الناشط السياسي المحامي حمدان الغازمي الحكومة الجديدة على ضرورة انجاز المزيد من المشاريع التنموية بالإضافة للانتهاء من الملفات العالقة التي اصبح تتركب الشعب الكويتي خلال السنوات الأخيرة ومن أهم تلك الملفات المكونة على أرفف الحكومة الملف الإسكاني وملف التوظيف حيث لايزال عشرات الآلاف من أبناء ديوان الخدمة المدنية والوظيفية، بالإضافة الى وضع حد سريع للوضع الصحي المتردي في البلاد، وكذلك ملف التعليم الذي يحتاج هو الآخر الى تفعيل وانعاش من الوضع المساوي الذي يمر به وغيره من الملفات الأخرى التي لاتزال في انتظار فرج القرار الحكومي.

العديد من المشاريع عالقة وتحتاج لمعالجة سريعة في جميع القطاعات الشؤون: إنصاف العاملين في «الرعاية» واستكمال هيئة العمل ومقر العمالة الوافدة أهم المشاريع أمام العفاسي

حسب المصدر تبقى العبرة في التنفيذ وليس في الاقرار، فهل يسجل للعفاسي في هذه الحكومة أنجاز ايجاد بديل لنظام الكفيل وإنشاء الهيئة بانتظار الأيام المقبلة لتتطور الصورة. ومشكلة أخرى تحتاج الى معالجة في قطاع العمل وهي إنشاء مركز لايواء العمالة الوافدة التي تعاني من مشاكل خاصة انه منذ أكثر من ثلاث سنوات تعلن الشؤون عن إنشاء مبنى يستوعب أكثر من 700 عامل، وإن المرفق المؤقت سيتم الغاؤه والانتقال الى المبنى الجديد وحتى الآن مازال الأمر معلقا. أما القطاع الثالث في الوزارة والمسؤول عن أكثر من 55 جمعية تعاونية وعدد من الاتحادات التعاونية هو قطاع التعاون الذي يعاني من بطء الإنجاز وفي ادراجه العديد من المشاريع ربما أبرزها ميكنة خدماته والربط الآلي بين الجمعيات التعاونية والاتحادات والوزارة والذي يساهم في حل العديد من المشاكل التي يعاني منها القطاع فهل يبصر النور قريبا. الى جنب العمل على اعتماد قانون جديد للعمل التعاوني او اجراء تعديلات على القانون الحالي كما كان مطروحا سابقا على امور تنتظر الوزير للعمل والانجاز. اما قطاع التنمية الاجتماعية وهو القطاع الذي يضم 4 ادارات فقط لكنها تغطي باختصاصاتها جميع الشرائح الاجتماعية في المسؤولية عن تنمية المجتمع عبر المراكز المنتشرة في جميع المناطق

وزارة الشؤون والتي كان يطلق عليها في السابق وزارة الوزارات تحولت اليوم وبحسب أكثر من مصدر في الوزارة الى وزير الكهرباء والمشاكل العالقة، الوزير د.محمد العفاسي عمل جاهدا خلال توليه هذا المنصب في الحكومة السابقة على ان ينجح بعض المشاريع العالقة وأبرزها اقرار قانون جديد للمعاقين، واقرار قانون للعمل في القطاع الأهلي، واقرار قانون وصاية الوزارة ومسؤولياتها لتكون لها هيئة مستقلة تتولى شؤونها لكن ذلك لا يلغي دور وزير الشؤون في هذه الهيئة وهو عضو المجلس الأعلى المسؤول عن اصدار القرارات المنفذة للقانون والذي شهد في الآونة الأخيرة وقبل تشكيل الحكومة حملة مركزية تطالب الجهات الحكومية بالإسراع في تطبيق جميع بنوده. أما عن قطاع الرعاية الاجتماعية والذي يعتبر ثاني اكبر قطاعات وزارة الشؤون ويضم ما يزيد على 11 ادارة ويخدم الآلاف من مختلف الفئات الخاصة فهو قطاع طارد للموظفين نتيجة ضعف المكافآت وصعوبة العمل. وعندما تولى د.العفاسي الوزارة للمرة الأولى استبشر العاملون في هذا القطاع خيرا باعتباره رجل قانون وعدل وعلقوا الأمل على ان يكون انصافهم في عهده، لكن بالرغم من تبني الوزير المطالب المحقة للعاملين في هذا القطاع الا ان النتائج اتت مخيبة للأمل، وانتفض العاملون في القطاع ودقوا ناقوس الخطر حول التسرب الوظيفي نتيجة الظلم الذي لحق بالعاملين في اعتماد البدلات من قبل ديوان الخدمة المدنية، وأعلنوا انهم سيلجأون الى التحركات التي يكفلها القانون لإعادة النظر في هذا الكار. وأضافت المصادر ان المشكلة الكبرى او الهم الأكبر الذي ينتظر العفاسي هو قطاع العمل أكبر قطاعات الوزارة والذي يضم أكثر من 14 إدارة ونجح الوزير في إنجاز قانون ينظم العمل في القطاع الأهلي، ويبدأ تنفيذ بنوده ولكن تبقى المشكلة الأكبر تعقيدا وهي مشكلة الكفيل وكيفية التعااطي معها خاصة ان الوزارة أعادت الكثير من الدراسات حول الغاء هذا النظام وقد طرحت بدائل عنه ولكن شيئا لم يحدث بانتظار استكمال إنشاء الهيئة المستقلة للقطاع العاملة والتي تؤكد مصادر الوزارة انها انجزت الهيكل التنظيمي لها وأرسلت قانون الإنشاء الى مجلس الوزراء وحاليا القانون موجود في مجلس الأمة. ولكن



د.محمد العفاسي

قطاع التعاون يعاني من بطء الإنجاز وفي أدراجه العديد من المشاريع



الدوسري: نأمل استمرار التنسيق بين النقابة والشؤون لمصلحة العاملين بالوزارة

هنا نائب رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بوزارة الشؤون الدوسري وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الفريق د.محمد العفاسي لتوليه حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وحصوله على منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل بعد ان حاز ثقة صاحب السمو الامير وسمو رئيس مجلس الوزراء، وتمنى الدوسري في تصريح صحفي التوفيق للوزير العفاسي ومواصلة التعاون والتفاهم بين وزارة الشؤون والتفاهم فيه من خير ومصحة الطبقة العاملة الكويتية ولجميع العاملين بالوزارة كافة. وأكد ان مجلس



جاسم الدوسري

مشتد الكهنة

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة النصف الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

مهلهل أحمد يوسف النصف

تخدم الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إن الله وإننا إليهم راجعون